

كلمة رئيس جمعية المصارف في اجتماع الجمعية العمومية الاستثنائية

نجتمعاليوم لنقول بأننا لا نقبل بآن يتهم القطاع المصرفي وحده تبعات انهيار نظام بأكمله. إن انهياراً كالذي نشهده، لا يمكن أن يسببه فرد أو مؤسسة أو قطاع منفرد. إن انهيار النظام بأكمله جاء نتيجة الهرر غير المبرر والسياسات الانفعالية وانفاس وتفاكم القطاع العام وتحلل. إن هذا ما حصل، وهذا ما يريدون تحميلاً علينا أعبائه لوحدهنا.

سياسات الدولة على مز السينين بنيت على خلافات، ثم تسويات، ثالثاً محاصلات وسرقات أدت إلى سحب أموال القطاع الخاص والعيش على مقدراته.

أو لم يصرّح حاكم مصرف لبنان، بأن الدولة سحبت 62.670 مليار دولار من أموال المودعين بمحبّ مراسيم وقوانين؟

اما أن تلوم الدولة المصارف لأنها أودعت لدى مصرفها المركزي أو إشترت السندات التي أصدرتها هي نفسها، فهذا يفوق كل منطق.

نجتمعاليوم لنقول كفى، فلن نقبل أن يهدم الهيكل على رؤوسنا.

المصارف ليست مُكِسر عصا ولن نقبل بآن تكون كذلك.

إن إضراب المصارف يوم الإثنين تم بانتظار ما ستقرره الجمعية العموميةاليوم. مع الإصرار على أننا لا نتدخل بعمل القضاء النزيه ولا نرضى بذلك.

حن تحت القانون عندما يطبق بعقلانية وعدالة. ومن أجل ذلك حن ننمى على القضاء أن يستعين بالخبراء الماليين وخبراء التدقيق المحاسبي عند أحذ قرارات تتعلق بالمصارف أو بإدارتها، نظراً للتقنيات المعقدة التي قد تبني عليها بعض الفارير ولا سيما تقارير مدققي الحسابات. كما تضع الجمعية نفسها بتصريف القضاء لاعطاء الإيضاحات اللازمة حيث تدعوا الحاجة.

ولكي أدخل في صلب الموضوع أقول. لدى جمعية المصارف مطالب لا تقف عند حد ما حدث مع أحد زملائنا، بل تعود إلى ما تحمّله المصارف من تسويف ومماطلة وتجاهل لملاحظاتها من قبل الدولة، حتى توضع في آخر المطاف أمام الأمر الواقع كما في كل مرة.

هذا ما حصل مع خطة التعافي وهذا ما يحصل اليوم حيث يتم خلف السيناريو تحضير قانون إعدام المصادر والمودعين معا تحت تسمية إعادة الهيكلة. لذلك وعطفا على كل ما سبق علينا المطالبة بما يلي :

أولاً : لأن تحال القضايا المتعلقة بالعمل المصرفي إلى القضاء المختص تطبيقا لقوانين المرعية الإجراء، وذلك إلى حين إنشاء محكمة خاصة بالأمور المصرفية، على غرار المحكمة الخاصة بالأسواق المالية " والتي يقتضي تعين أعضائها.

وفي نفس السوق تطالب الجمعية بمعالجة الدعوى العالية والتي بعضا منها ليس من أصحاب صفة، خاصة أن قرارات الحجز ومنع التصرف ت Kelvin القطاع المصرفي منذ فترة ليست بوجيزه.

ثانياً : تطالب بالإسراع بقرار قانون آل Capital Control والأحد يعني الاعتبار بلاحظات جمعية المصادر التي تنظر ليس فقط إلى مصلحة المصادر، بل إلى حماية الودائع ووضع حد للاستنسابية وتامين المساواة بين المودعين. إن الجمعية تعتبر أن استمرار الدعوى والمحجوزات التي تقام على حساباتها في الداخل وفي الخارج تشكل خطرا على حسن سير العمل المصرفي وعلى سلامة المصادر لدى المصادر المراسلة.

ثالثاً : يخصوص خطة التعافي، لقد قلناها تكراراً أن الاتفاق مع صندوق النقد هو الباب الأسلم للهروج من الأزمة العالمية. كما أن دولة رئيس مجلس الوزراء يحاول مشكورةً ومنذ فترة إيجاد أرضية مشتركة للنقاش. نحن لا نسعى إلى حماية مصالحنا الخاصة ولا إلى فرض تصورنا. بل نقترح أن يأخذ براءة أصحاب الاختصاص الدوليين، وفي طليعتهم المعهد المالي الدولي بشأن خطة التعافي للاقتصاد اللبناني.

إن المعهد المالي الدولي IIF يضم حوالي 400 عضوا من أكثر من 60 دولة ويقوم صندوق النقد الدولي بالتنسيق المباشر معه بما يختص بإعادة هيكلة ديون الدول. ونحن نبني على ما ورد في تقرير هذا المرجع الدولي وخاصة النقاط التالية :

- وجوب إعادة النظر في اقتراح الدولة لاقتطاع من الودائع آل HairCut لأن الشطب المقترن للودائع سيعدم أي ثقة متبقيه في القطاع المصرفي وسيقوض قدرة القطاع المصرفي على لعب دوره ك وسيط أساسى في دعم النشاط الاقتصادي. إن المعهد المالي الدولي، في تقريره، حدد بوضوح أنه يؤيد الرأي القائل بأنه يجب على الحكومة ومصرف لبنان تحمل جزء مهم من الخسائر المالية المقدرة بحوالي 73 مليار دولار.

- كذلك يوضح في تقريره أنه يمكن معالجة الجزر الأكبر من الودائع عن طريق إنشاء صندوق لإعادة الودائع.

وإننا نطالب بإشراك المصادر بالمقاييس حول تعديل الخطة المطروحة من قبل الدولة اللبنانية للأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المصادر والمعهد المالي الدولي.

رابعاً : في ما يختص بقانون إعادة هيكلة المصادر. يجري إعداد هذا المشروع بسرية تامة وتعتيم كلي تجاه المصادر، في وقت يجب أن تكون الجمعية الجالس الأول على طاولة المناقشات، فهي المعنى الرئيسي بهذا المشروع مع انعكاساته على موظفيها ومودعيها وعلى استمراريتها. وإننا بالتالي نطالب بأن نجتمع في القريب العاجل بالأشخاص المكلفين تحضير مسودة مشروع القانون بعية اطلاقنا عليها وإبداء ملاحظاتنا.

إن الجمعية العمومية لمصارف لبنان، هي أمام قرارات مصيرية لمراحله قاسية تنتظر لبنان والقطاع المصرفي كما باقي القطاعات، عسى أن تكون نقاشاتنا على قدر المسؤولية في الوضع الراهن، لكن نقرر معاً ما هو في مصلحة الجميع، مع المحافظة قدر الإمكان على تسخير أمور المواطنين ولو بالحد الأدنى منها، علنا نتمكن منتجاوز الأزمة بأقل ضرر ممكن على الوطن والمواطنين على حد سواء.

إذاء ذلك فإننا نوصي بأن تكون مطالعنا وقراراتنا على قدر الواقع المأزوم، بعد أن قامت الجمعية بإضراب يوم الإثنين في 8 آب وقد أدى هذا الإضراب الغاية المنشودة منه.

أما السؤال الذي أنهى به كلمتي هذه، إنه موجه لكم أيها الزملاء، ما هي الخطوات التي ستتخذها هذه الجمعية في المرحلة المقبلة للمحافظة على استقرارية القطاع المصرفي والوطن في هذه المرحلة المصيرية التي نمر بها؟

رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور سليم صفير